المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

المؤشـــــــر

العـــــدد الثامـــــن

النصف الأول من شهر ديسمبر 2023

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

في هذا العدد:

- واشنطن تسعى إلى إطلاق مبادرة لنزع سلاح "الميليشيات" في ليبيا.
- ليبيا تطلق سراح أربعة عناصر في حماس معتقلين منذ عام 2016.
- في أول زيارة لتركيا بعد سنوات من التوتر.. صالح يلتقي بأردوغان.
- باتيلي يحشد "الأطراف الخمسة" لحل خلافات الانتخابات الليبية.
- قلق في ليبيا بعد إلغاء النيجر قانون تجريم تهريب المهاجرين.
- توتر أمني بغدامس عقب اقتحامها من قوات الوحدة الوطنية.
- المصرف المركزي: عجز ميزان المدفوعات بلغ 10.5 مليار دولار.
- مصراتة الحرة. مشاريع ضخمة لجذب المزيد من الاستثمارات.
- روسيا تُكثف من حضورها في المشهد السياسي الليبي.

فهرس المحتويات

المقدمة 6

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري 6

1. التشكيلات المسلحة 7

حديث عن تحالفات عسكرية جديدة في المنطقة الغربية 7

واشنطن تسعى إلى إطلاق مبادرة جديدة لنزع سلاح "الميليشيات" في ليبيا 9

2. المواجهات الأمنية والعسكرية 11

توتر أمني بغدامس عقب اقتحامها من قوات الوحدة الوطنية 11

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود 12

سيطرة الداخلية على معبر رأس جدير وتعاون أمني مع تونس لمواجهة التهريب 12

قلق في ليبيا بعد إلغاء النيجر قانون تجريم تهريب المهاجرين 12

ليبيا تعيد نحو ألف مهاجر إلى مصر ونيجيريا 14

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي 15

نائب وزير الدفاع الروسي يلتقي حفتر وحديث عن وجود عسكري مباشر روسي 15

5. التسليح والتدريبات العسكرية 18

رئيس جهاز مكافحة الهجرة الغير شرعية يحذر من تداعيات حظر التسليح 18

مشاركة ليبية في تمرين (محاربو الصحراء) بمشاركة 10 دول أوروبية ومغاربية 19

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 21

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية 22

مصراتة الحرة.. مشاريع ضخمة لجذب المزيد من الاستثمارات 22

المصرف المركزي: عجز ميزان المدفوعات بلغ 10.5 مليار دولار 23

2. المؤسسة الوطنية للنفط 24

الوطنية للنفط تستعد لطرح عطاءات جديدة وخطط لرفع الإنتاج 24

وزير النفط والغاز: ليبيا ليست في حاجة إلى ميناء خارج الدولة لتصدير النفط 26

3. المصرف المركزي 27

19 مليار دولار قيمة الإنفاق في ليبيا حتى نهاية نوفمبر 27

خلاف مع الكبير على التمويل يهدد بالإطاحة بالدبيبة وبن قدارة 28

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي 31

1. الاحتجاجات والمطالب 31

أمازيغ ليبيا يطالبون بالتمثيل السياسي لهم 31

2. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية 32

البرلمان يصوت بالإجماع على تسمية عبد القوي رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء 32

ملفات الإعمار والخدمات والتعويضات تترأس أجندة اجتماع حكومة حماد 32

3. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية 33

باتيلي يحشد "الأطراف الخمسة" لحل خلافات الانتخابات الليبية 33

حراك دولي وإقليمي لحل ملف الانتخابات الليبية 37

اجتماع اللجنة التحضيرية للمصالحة الوطنية في ليبيا 38

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 41

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية 41

في أول زيارة لتركيا بعد سنوات من التوتر.. صالح يلتقي بأردوغان 41

الكوني يؤكد على ضرورة رسم خارطة طريق للتعاون بين ليبيا والاتحاد الأوروبي 42

2. السياسات والقرارات 42

ليبيا تطلق سراح أربعة عناصر في حماس معتقلين منذ عام 2016 42

3. النفوذ السياسي الإقليمي والدولي 43

روسيا تُكثف من حضورها في المشهد السياسي الليبي 43

خامساً: مختارات 47

1. شخصية العدد
47

محمد المنفي.. رئيس المجلس الرئاسي 47

2. مقال العدد
48

موسكو في ليبيا... مجرد أسئلة، أسامة علي 48

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الأول من شهر ديسمبر، أبرزها: تكثيف روسيا من حضورها السياسي والعسكري في ليبيا، فبعد أن اقترح محمد تكاله، خلال زيارته لموسكو نهاية الشهر الماضي، على روسيا القيام بدور وساطة مواز لحل الأزمة السياسية الليبية، توالت اللقاءات والزيارات بين البلدين. إذ التقى خلال هذه الفترة، السفير الروسي لدى ليبيا "أيدار أغانين"، بكل من رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، ورئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، ورئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكاله". ولم تقتصر اللقاءات على المستوى السياسي والدبلوماسي فقط، وإنما أيضا على المستوى العسكري، حيث التقى نائب وزير الدفاع الروسي "يونس بك يفكيروف" مع المشير "خليفة حفتر" القائد العام لقوات الشرق الليبي، في ثالث زيارة له إلى ليبيا منذ أغسطس الماضي. كل هذه المعطيات أثارت أسئلة عديدة حول طبيعة النفوذ الروسي العسكري والسياسي في ليبيا وأبعاده وأهدافه وحدوده.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها

القوى الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. التشكيلات المسلحة

حديث عن تحالفات عسكرية جديدة في المنطقة الغربية

اجتمع رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في مقره بالعاصمة طرابلس، مع آمر المنطقة العسكرية الغربية السابق اللواء "أسامة جويلي"، في 11 ديسمبر 2023. وطرح هذا الاجتماع تساؤلات عدة بخصوص هذا اللقاء وخلفياته وأسبابه.

رأى بعض المراقبين عودة جويلي مؤشراً لا يمكن تجاهله، مرجحين احتمال حدوث تغييرات في خريطة التحالفات العسكرية بالمنطقة الغربية، خاصة مع ثقل وزن الرجل، الذي يعد القائد العسكري الأبرز بمدينته الزنتان. علماً أن جويلي كان وزيراً للدفاع بحكومة "عبد الرحيم الكيب"، التي تولت السلطة نهاية عام 2011، وعُين فيما بعد آمراً للمنطقة العسكرية الغربية خلال فترة حكومة الوفاق الوطني السابقة.

وتوقع زير الدفاع الليبي الأسبق "محمد البرغثي"، أن يكون لقاء المنفي وجويلي محاولة من الأول لإنهاء التوتر الحالي في علاقة جويلي بعبد الحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة الوطنية، خاصة مع وجود عوامل تدفع الرجلين للتقارب مجدداً.

وقال البرغثي لصحيفة الشرق الأوسط: إن الدبيبة أكد مراراً رغبته في فرض سيطرة قوات حكومته على كافة المعابر الحدودية بالبلاد، وقد أعلنت وزارة خارجيته مؤخراً عن قرب إعادة تشغيل معبر "غدامس - الدبداب" الحدودي مع الجزائر. ورأى البرغثي، أنه من دون التوافق مع جويلي، المتمركز بقواته في الزنتان (13 كيلومتراً غرب العاصمة طرابلس) منذ إقالته، لن تستطيع قوات الدبيبة الوصول والتواجد بالمعبر الحدودي؛ كون أن المدينة تعدّ

أبرز الطرق المؤدية إليه، فضلاً عن اضطلاع سكانها منذ سنوات بتأمين جانب كبير من المنطقة الحدودية القريبة منه.

وأقال الدبيبة جويلي من منصبه كرئيس لجهاز الاستخبارات في المنطقة الغربية، قبل أكثر من عام ونصف العام، وذلك على خلفية دعمه فتحي باشاغا، الذي كلفه البرلمان الليبي حينذاك رئاسة حكومة بديلة عن حكومة الوحدة الوطنية التي يترأسها الدبيبة. وأكد البرغثي، أن عودة جويلي لواجهة الأحداث "قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في توازن القوى العسكرية بالمنطقة الغربية، كما أنها قد تسبب انزعاجاً لبعض قادة التشكيلات العسكرية الموالية للدبيبة، سواء المتمركزة في العاصمة، أو بعموم المنطقة الغربية، خاصة إذا ما تمت ترقيته كما يردد لرتبة فريق".

ولمزيد من توضيح خلفيات اللقاء، وتأثيره على التحالفات العسكرية بالمنطقة، يرى المحلل السياسي الليبي "عبد الله الكبير"، أن جويلي هو من يبذل جهوداً للتقارب مع الدبيبة؛ لإدراكه بأن حكومة الأخير ربما تغادر موقعها قريباً، في ظل انتفاء أي مؤشر على قرب إجراء الانتخابات. وقال الكبير لـ "الشرق الأوسط": إنه "لا يوجد لدى حلفاء جويلي الحاليين في الشرق الليبي، سواء البرلمان أو المشير خليفة حفتر، ما يمكن تقديمه له، لا منصب ولا دور عسكري، بينما يضمن تقاربه للدبيبة عودته لموقعه التقليدي في رئاسة أركان المنطقة الغربية". مبرزاً أن وجود جويلي بهذا الموقع، بعيداً عن وزارة الداخلية وبقية الأجهزة الأمنية والتشكيلات التابعة لها، "سيقلل من حدة أي انزعاج قد يتواجد لدى بعض قادة الأخيرة، جراء عودته واحتمال احتلاله موقعاً بالخريطة العسكرية للمنطقة الغربية، كما سيقلل أيضاً من تخوفات البعض حيال تنسيق جويلي مع قيادة بعينها ضد بقية القيادات بالمنطقة الغربية".

وتداولت مواقع التواصل الاجتماعي خبر لقاء جويلي مع آمر جهاز "الردع عبد الرؤوف كاره"، وهو ما عده بعض المراقبين، حال التأكد من صحة الخبر، بداية لتشكيل تحالف عسكري جديد بالعاصمة.

من جهته، أعرب جلال الحرشاوي، الباحث في مؤسسة "غلوبال أنيشاتيف"، عن قناعته بوقوف تركيا وراء عقد الاجتماع بين المنفي وجويلي. وقال حرشاوي لـ "الشرق الأوسط": إن

الدبيبة "يرغب بالوقت الراهن في إحداث تغيير بشمال غرب ليبيا؛ في محاولة لتذكير الجميع بأنه رئيس وزراء قوي له مستقبل واعد"، لكنه يعتقد أيضاً أن تركيا "لا ترغب في هذا التغيير؛ وذلك لتعارضه بشدة مع مصالحها في ترسيخ الهدوء حول المناطق، التي تتمركز بها قواتها في ليبيا، مثل قاعدة الوطية الجوية أو كلية جنزور البحرية".

ويرى حرشاوي، أن هذا الدافع "يجعل تركيا مهتمة بإظهار الاحترام، وعدم الإقصاء من المشهد الأمني لشخصيات فاعلة في المنطقة الغربية مثل جويلي". وفي هذا الإطار، يشير الباحث إلى أن هذا التأثير التركي هو مفتاح فهم بعض العلاقات، التي تبدو متناقضة بالساحة الليبية، "مثل تعايش أو وجود قنوات تواصل بين شخصيات فاعلة قريبة من الدبيبة مع شخصيات، صنفت في السابق بكونها خصوما للدبيبة، مثل جويلي".

واشنطن تسعى إلى إطلاق مبادرة جديدة لنزع سلاح "الميليشيات" في ليبيا

تسعى الولايات المتحدة لإطلاق مخطط جديد لنزع سلاح التشكيلات العسكرية عبر الشركة الأمريكية "تشيمونكس إنترناشيونال"، والتي تعد الشريك الرئيسي لوزارة الخارجية الأمريكية في مشاريعها الليبية، وذلك وفق ما كشفه موقع أفريكا إنتيليجنس الفرنسي.

وطبقا للموقع، فإن خطة نزع السلاح وحل وإعادة دمج الميليشيات أو التشكيلات العسكرية، والتي طرحتها واشنطن عدة مرات سابقا، عادت مرة أخرى إلى طاولة النقاش الأمريكي، فمنذ سقوط معمر القذافي في 2011، ازدادت قوة تلك التشكيلات، خاصةً في طرابلس التي تسيطر فيها على أحياء كاملة.

وقد تلقت "تشيمونكس إنترناشيونال"، ما يقرب من 15 مليون دولار لهذا الغرض في عام 2022. وعُقد أول اجتماع لمناقشة نزع السلاح في منتصف نوفمبر الماضي بتونس، على

هامش اجتماع لمجموعة العمل الأمني المنبثقة عن عملية برلين. وبين الموقع أن للشركة خبرة سابقة في التعامل مع الملف الليبي، حيث كانت قد شاركت في "مبادرة الانتقال الليبية" في الفترة من 2017 إلى 2022، نيابة عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وبحسب أفريكا إنتيليجنس، كانت خطة الأمم المتحدة للمهمة في ليبيا قد تضمنت نزع سلاح "الميليشيات" في البند الثاني في الخطة، وذلك ضمن قائمة التدابير المطلوبة في أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار، وقد جرت محاولة تنفيذ هذه الخطة في عام 2020، غير أن بند نزع السلاح سرعان ما تراجع إلى المرتبة الثانية، خلف قضية أخرى أكثر إلحاحاً وهي مغادرة المرتزقة الأجانب. حيث ركزت واشنطن على ضرورة انسحاب مجموعة فاغنر العسكرية الروسية باعتبارها هدفاً أولى من نزع السلاح، خاصة بعد دعم فاغنر للجنرال خليفة حفتر في هجومه على طرابلس عام 2019، وانتشارها في برقة وفزان، طبقا للموقع الفرنسي.

وذكر الموقع أنه في عام 2020، كانت هناك عدة مبادرات لنزع سلاح "الميليشيات"، فقد حصلت في ذلك الوقت شركة "جونز جروب إنترناشونال" الأمريكية للاستشارات الدفاعية والأمنية، على عقد من حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج حينها، وذلك لوضع مخطط لنزع السلاح وحل وإعادة دمج "المليشيات".

كما استثمرت فرنسا والاتحاد الأوروبي أكثر من 2 مليون يورو في مخطط آخر عام 2021، لإعادة تدريب الجنود السابقين، وقد أطلق عليه اسم "متة علاق"، وأدارته منظمة "سوبر نوفاي" غير الحكومية الدولية، التي تختص في دعم الشباب في البلدان التي دمرتها الصراعات، وركز المخطط تحديداً على إعادة دمج المقاتلين السابقين في مدينتي الزنتان ومصراتة.

2. المواجهات الأمنية والعسكرية

توتر أمني بغدامس عقب اقتحامها من قوات الوحدة الوطنية

شهدت مدينة غدامس، القريبة من مثلث حدود ليبيا مع تونس والجزائر، حالة من التوتر الأمني، خلال اليومين الماضيين، بعد "اقتحام" قوات تابعة لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة "عبد الحميد الدبيبة"، المدينة بقصد تسلم معبر غدامس الحدودي مع الجزائر وتأمينه .

في غضون ذلك، جدد المجلس البلدي بغدامس، في 14 ديسمبر 2023، مطلبه "ضرورة إخلاء غدامس من التشكيلات العسكرية المسلحة التي اقتحمت المدينة"، وقال إن "المؤسسات التعليمية والخدمية بالبلدية دخلت في اعتصام، وعلّقت الدراسة لحين إخراج القوات منها".

كما طالب المجلس البلدي بضرورة "سرعة إخراج القوات الأمنية كافة من المدينة أياً كانت تبعيتها، وإسناد مهمة تأمين المدينة إلى مديرية أمن غدامس". واشتكي في بيان ألقاه عميده "قاسم المانع" من "انتهاكات للسلم والأمن الاجتماعي بالمدينة، أقدمت عليها تشكيلات مسلحة"، دون أن يسميها.

وعلى أثر تصاعد الأحداث في غدامس، طالب مجلس النواب الليبي النائب العام بـ"فتح تحقيق عاجل فيما شهدته المدينة، من اشتباكات نتج عنها أضرار لحقت بمواطنين وعدد من الممتلكات العامة والخاصة". كما طالب المجلس، في بيان أصدره في 13 ديسمبر، بـ"خروج التشكيلات المسلحة كافة من غدامس، وترك مهمة تأمينها لمديرية أمنها"، داعياً "الأطراف جميعها إلى الكف عن استخدام غدامس في أي صراعات جهوية أو سياسية أو أمنية".

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

سيطرة الداخلية على معبر رأس جدير وتعاون أمني مع تونس لمواجهة التهريب

أعلن وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي"، سيطرة الوزارة على معبر رأس جدير الحدودي مع تونس، مشيراً إلى تغيير عدد من القيادات الأمنية العاملة بالمعبر. وخلال مؤتمر صحفي عقده في المعبر، في 13 ديسمبر 2023، مع وزير الداخلية التونسي "كمال الفقي"، أكد الوزير المكلف أن الوزارة تعمل بمهنية بعيدة عن المحاباة أو المحسوبية.

من جهة أخرى، أشار الطرابلسي إلى وجود شبكات لتهريب المخدرات والوقود والبشر على طول الحدود بين ليبيا وتونس، مؤكداً أن التعاون مع السلطات التونسية ساهم في تحييد العديد من هذه الشبكات. كما أفاد بأنه يجري العمل حاليًا على تركيب أبراج مراقبة على طول الحدود بين البلدين، إلى جانب تعاون قوات الأمن التونسية مع نظيرتها الليبية، وذلك بهدف مكافحة عمليات التهريب وتيسير حركة المسافرين والبضائع.

قلق في ليبيا بعد إلغاء النيجر قانون تجريم تهريب المهاجرين

طالبت حكومة الوحدة الوطنية الليبية الاتحاد الأوروبي بدعم عاجل لتأمين حدود البلاد الجنوبية، مع ارتفاع المخاوف من ارتفاع معدلات الهجرة السرية القادمة من النيجر، على خلفية إعلان السلطة العسكرية هناك إلغاء قانون يجرم تهريب المهاجرين، على اعتبار أنه يتضمن مواد تحمل آثاراً ضارة على الحريات العامة. وحسب

بيان لوزارة الداخلية بحكومة الوحدة، عقب اجتماع مع الفريق الفني المكلف بتدقيق حسابات صندوق الاتحاد الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا، طالبت الوزارة بدعم جهازي مكافحة الهجرة غير الشرعية وحرس الحدود بالتجهيزات والتدريب، والمساعدة في إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، كما أبلغت الاتحاد الأوروبي بتواضع الدعم المقدم لليبيا لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

وفيما لم يبد الاتحاد الأوروبي أي رد فعل رسمي حيال قرار النيجر، إلا أن وسائل إعلام أوروبية نقلت عن مسؤولين أوروبيين ما يعبر عن قلقهم حيال القرار. وانتقدت مسؤولة الشؤون الداخلية بالاتحاد الأوروبي "إيلفا جوهانسون" قرار النيجر، وحذرت من إمكانية أن يزيد أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا عبر بوابة ليبيا، مؤكدة أن قانون تجريم تهريب المهاجرين النيجري نجح خلال السنوات الماضية في تخفيض أعداد المهاجرين، بينما إلغاء القانون سيؤدي إلى مخاطر كبيرة أولها تزايد الوفيات في الصحراء، وتزايد أعداد المهاجرين إلى ليبيا، كما أن محاولاتهم الوصول إلى أوروبا عبر البحر المتوسط ستزيد أيضاً.

وقد التقى وزير الشؤون الأفريقية في حكومة الشرق المكلفة من البرلمان "عيسى عبد المجيد"، في 9 ديسمبر 2023، برئيس وزراء جمهورية النيجر "علي الأمين زين"، ووزير خارجيته "باكري باولو سالغاري". خلال اللقاء، تعهد وزير خارجية النيجر بإعادة النظر في قرار دولته بفتح الحدود للهجرة مع ليبيا. كما تم خلال اللقاء الموافقة على الطلب المقدم من الحكومة، بفتح قنصلية بمدينة درك القريبة من الحدود الليبية - النيجرية.

وتعد ليبيا الوجهة الأولى للمهاجرين الأفارقة الراغبين في الوصول إلى الشواطئ الأوروبية الجنوبية، خصوصاً إيطاليا وفرنسا، إذ تعج البلاد بعصابات تهريب المهاجرين منذ دخول البلاد في فوضى أمنية منذ أكثر من عشر سنوات، ما جعل الحدود الجنوبية مفتوحة أمام التهريب بمختلف أنشطته. وتكرر السلطات الليبية أنها دولة عبور للمهاجرين، وليست دولة مصدر، وتطالب المجتمع الدولي بضرورة العمل على وقف المهاجرين من دول المصدر، وإطلاق برامج تنموية في بلدانهم لتوفير فرص العمل والعيش الكريم لمنعهم من تعريض أنفسهم لخطر الموت خلال رحلة الهجرة، أو استغلال مهربي البشر.

ليبيا تعيد نحو ألف مهاجر إلى مصر ونيجيريا

أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في وزارة الداخلية الليبية، في 12 ديسمبر 2023، عن إعادة نحو ألف مهاجر دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية إلى مصر ونيجيريا. وأفاد المسؤول بجهاز الهجرة غير الشرعية العميد "محمد بريدعة"، لوكالة الصحافة الفرنسية، بإجراء رحلتين: الأولى عبر رحلة جوية لنقل مهاجرين غير شرعيين من طرابلس إلى نيجيريا، ورحلة برية لنقل مهاجرين مصريين إلى منفذ امساعد البري الحدودي المشترك بين ليبيا ومصر.

وبلغ مجموع عدد المهاجرين، الذين تم ترحيلهم 964، هم 664 مصري و300 نيجيري، وفق بريدعة. واصطف مئات من المهاجرين، بينهم نساء وأطفال، وهم يرتدون زياً موحداً باللونين الأبيض والأسود، قبل نقلهم إلى قاعات ضخمة، حيث قدمت لهم المياه وبعض اللوازم الشخصية في حقائب صغيرة. ثم نقلوا في حافلات إلى مطار معيتيقة الدولي ومعبر امساعد البري.

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

نائب وزير الدفاع الروسي يلتقي حفتر وحديث عن وجود عسكري مباشر روسي

أنهى نائب وزير الدفاع الروسي "يونس بك يفكيروف"، في 3 ديسمبر 2023، زيارته لمقر المشير "خليفة حفتر" القائد العام لقوات الشرق الليبي، في ثالث زيارة له إلى ليبيا منذ أغسطس الماضي، ما أثار أسئلة حول حقيقة الوجود الروسي العسكري في ليبيا وأبعاده وأهدافه القريبة والبعيدة.

وتكرس التواجد العسكري لموسكو في ليبيا منذ سنوات من خلال مجموعة فاغنر، التي قدمت الدعم العسكري حفتر، لا سيما في هجومه على طرابلس عامي 2019 و2020، قبل أن تتغلغل فاغنر في عدة مواقع حيوية في جنوب ووسط الجنوب، خصوصاً في قواعد الجفرة والقرضابية العسكرية المهمة، بالإضافة لمواقع أخرى قريبة من منابع النفط في الجنوب الليبي، وأخرى داخل قاعدتي جمال عبد الناصر والخروبة في شرق البلاد.

وعلى الرغم من التحذيرات العديدة التي وجهتها واشنطن مع عواصم غربية أخرى لحفتر بشأن علاقته بفاغنر، إلا أنه احتفظ بتحالفه معها. ولكن حفتر شعر بالقلق إزاء استمرار العلاقة مع فاغنر في أعقاب المحاولة الانقلابية ا لتي نفذتها المجموعة في روسيا، في أغسطس الماضي، ولكن موسكو سارعت للتأكيد على استمرار دعمها له .

وبالتزامن مع تغير نهج وسياسات موسكو إزاء فاغنر ورغبتها في ضمها إلى قواتها النظامية، أجرى يفكيروف أول زيارة رسمية له إلى بنغازي نهاية أغسطس الماضي، وامتدت لأسبوع رفقة عدد من كبار موظفي وزارة الدفاع زاروا خلالها الرجمة والجفرة وقواعد عسكرية ليبية أخرى تتواجد فيها فاغنر، تلتها زيارة أخرى منتصف سبتمبر الماضي، قبل أن يجري زيارته الأخيرة يومي 2 و3 ديسمبر الماضيين.

وكانت وكالة نوفا الإيطالية نقلت عن متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية قوله، أنه لا ينبغي لحفتر الاعتماد على الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين، بالتزامن مع وجود يفكيروف في بنغازي، مشيرةً إلى أن الأخير يسعى لإنشاء فيلق عسكري روسي في أفريقيا، لإجراء عمليات عسكرية واسعة النطاق في القارة الأفريقية. وانتقد المتحدث الأمريكي، الذي لم تسمه الوكالة الإيطالية، استمرار وجود فاغنر في ليبيا، معتبراً أنها "عنصر ضار في ليبيا"، وقامت بزعزعة استقرار ليبيا، واستخدمتها كمنصة لتنظيم أنشطتها في المنطقة، مشيراً إلى أن قوات الفاغنر قاموا في عام 2020 بزرع مئات الألغام أثناء الانسحاب من طرابلس، أدت إلى مقتل أكثر من 300 شخص.

ويؤكد الخبير في الشأن الأمني "الصيد عبد الحفيظ"، أن زيارات يفكيروف المتتالية إشارة لإعادة نظر موسكو في الفاغنر ورسم هيكلها الجديد، وقال لـ "العربي الجديد"، إن فاغنر كانت مرحلة أولى للتمدد الروسي ليس في ليبيا فقط، بل في كل المواقع التي يتواجدوا فيها حالياً، ويبدو أن موسكو كانت حددت منذ البداية أن ليبيا ستكون قاعدة رئيسية للانتشار والتمدد في العمق الأفريقي.

وتابع عبد الحفيظ "كعادتها تختار موسكو القادة العسكريين في الدول التي ترغب في تعزيز وجودها فيها لتقويتهم ودعمهم بحيث يمررون سياستها، وسبق لموسكو أن فعلت هذا في النيجر والسودان، وحفتر بالنسبة لها كغيره من العسكريين الأفارقة"، مضيفاً "المرحلة السابقة كانت تأسيسية بالنسبة لموسكو من خلال تعزيز وجودها العسكري، والآن هي في المرحلة الثانية لتحويل هذا الوجود إلى نفوذ أقوى، من خلال خريطة واضحة تنتشر في قواعد عسكرية من الشرق إلى عمق الجنوب الليبي، للمرور من خلالها إلى مناطق الحزام الصحراوي".

ويرى عبد الحفيظ أن روسيا تسعى "لبناء قوة تضاهي قوة الأفريكوم والوجود الفرنسي العسكري لمنافستها في العمق الأفريقي وليس لمواجهتها، وهو ما تفهمه واشنطن وعواصم الغرب التي لم تتجاوز مواقفها النقد والاستنكار والتحذيرات".

وعن تجاهل حفتر تحذيرات واشنطن بشأن علاقته مع فاغنر وموسكو، يقول عبد الحفيظ "حفتر انكسر عسكرياً وتخلى عنه حلفاؤه، وليس أمامه من خيار سوى استمرار توثيق هذه

العلاقة، بل والعمل على تعزيزها للحفاظ على مكانته كرقم فاعل لابد من استيعابه في أي تسوية سياسية". ويؤكد عبد الحفيظ أن زيارات يفكيروف هي بمثابة إعلان روسي عن الوجود العسكري في ليبيا وأفريقيا بشكل أكثر صراحة وتنظيماً، بعد أن كان من خلال قوات الفاغنر غير الرسمية.

وحول موقف واشنطن والعواصم الأوروبية من تعزيز موسكو وجودها العسكري في ليبيا، لفت عبد الحفيظ إلى أن الوجود التركي العسكري في ليبيا، الذي وافق البرلمان التركي على تمديد مهامه في ليبيا قبل أيام لمدة عامين، سيجعل من مسألة الاحتجاج على الوجود الروسي في ليبيا أقل حدية، خصوصاً وأن أنقرة تحتفظ بعلاقات جيدة مع موسكو وعواصم الأوروبية وواشنطن.

وفي هذا السياق، قال "على السويحلي" عضو المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، إن وجود القوات التركية على الأراضي الليبية يهدف إلى "صد العدوان" على طرابلس وحمايتها، فضلاً عن مواجهة قوات الفاغنر المنتشرة في البلاد، ودعم الدور السياسي للحكومة التركية في ليبيا. وأضاف السويحلي، في تصريحات لوكالة أنباء العالم العربي، إنه إذا كان مجلس النواب يعترض على وجود قوات تركية في ليبيا، ويعدّه تدخلاً في الشأن الليبي "يجب عليه أن يرفض التدخل الأجنبي بصفة عامة، لأن هناك تدخلات كثيرة من جانب بريطانيا وإيطاليا وفرنسا وغيرها".

وأوضح السويحلي أنه "ليس بغريب أن يصادق البرلمان التركي على تمديد وجود بعض قواته في ليبيا، وذلك لأنه لا يوجد طلب من الحكومة بخروج القوات التركية، كما أن وجود القوات التركية كان بسبب وجود قوات (فاغنر) الروسية"، مؤكداً أنه إذا كان هناك موقف ليبي معارض للقوات التركية، فليكن موقفاً موحداً ضد كل الدول التي تتدخل في الشأن الليبي.

5. التسليح والتدريبات العسكرية

رئيس جهاز مكافحة الهجرة الغير شرعية يحذر من تداعيات حظر التسليح

حذر رئيس جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية التابع للحكومة المكلفة من البرلمان "نوري الساعدي"، من تداعيات حظر تسليح "الجيش الليبي" على الأمن الإقليمي، ولا سيما تفاقم ظاهرة الهجرة الغير الشرعية نحو السواحل الأوروبية، وذلك في إشارة إلى قوات الشرق الليبي بقيادة خليفة حفتر. وقال الساعدي، في تصريحات لمنصة فواصل، في 14 ديسمبر 2023، إن الاتحاد الأوروبي سيتحمل الضرر الأكبر من هذا الحظر، موضحاً أن السبب يعود إلى عدم قدرة دول الاتحاد على منع جميع عمليات الهجرة الغير شرعية القادمة عبر السواحل والمنافذ البرية الليبية، في ظل ما تشهده البلاد من فوضى أمنية وانتشار للمجموعات المسلحة، حسب وصفه .

وأضاف الساعدي أن وجود مثل هذه المجموعات المسلحة الغير الخاضعة للدولة، "يمثل عائقاً كبيراً أمام عمل الجيش الليبي في حراسة الحدود والسيطرة على المناطق الواسعة الممتدة، من الشمال إلى الجنوب الشرقي، والتي تحتاج إلى مراقبة ورصد دائمين للحد من حركة التهريب والهجرة غير الشرعية"، حسب تعبيره. وأشار إلى أنه "بالرغم من أن المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الليبي تكاد تخلو من وجود المجموعات المسلحة، إلا أن حظر التسليح له تداعيات خطيرة، ليس فقط على كفاءة الجيش في عمله، بل أيضاً على الملف الأمني برمته، وفي مقدمتها قضية الهجرة الغير شرعية".

كما استنكر الساعدي قرار النيجر بتعليق قانون تجريم تهريب البشر، واعتبره منافياً للاتفاقيات الإقليمية ومضراً بالأمن القومي الليبي باعتبارها دولة ملاصقة جغرافياً وتربطهما حدود مشتركة. وأشار إلى أن النيجر ستكون "محطة عبور" للمهربين، مما سيزيد من حدة المشكلة وتعقيداتها.

وختم الساعدي تصريحاته بالقول إن دول الاتحاد الأوروبي مطالبة بالتضامن مع ليبيا لمواجهة تحدي الهجرة غير الشرعية، على اعتبار أنه ملف تضامني يجب على الجميع التكاتف للتصدي له، لافتاً النظر إلى أن ليبيا لم تتلق أي دعم من الاتحاد أو الأمم المتحدة حتى اليوم في هذا الصدد.

مشاركة ليبية في تمرين (محاربو الصحراء) بمشاركة 10 دول أوروبية ومغاربية

حضر معاون رئيس الأركان العامة "غرب"، الفريق "صلاح الدين النمروش"، في 6 ديسمبر 2023، التمرين التعبوي "محاربو الصحراء"، للتدريب على مكافحة الإرهاب، والذي نظمته رئاسة أركان القوات البرية بالتعاون مع قوة مكافحة الإرهاب. وشارك في التمرين إدارة الهندسة العسكرية وإدارة المخابرات واللواء 444 قتال والقوات الخاصة وجهاز الطب العسكري.

كما شارك في هذا التمرين، بصفة مراقبين، خبراء ممثلو دول مبادرة "5+5 دفاع" وهم (الجزائر – تونس – المغرب – إيطاليا – مالطا – أسبانيا – فرنسا) .

ويهدف التمرين إلى تنفيذ فرضية تحاكي المخاطر والتهديدات المتوقعة من الجماعات "الإرهابية"، وكذلك التخطيط والتدريب لتطوير مهارات الأفراد المكلفين، ورفع مستوى الجاهزية للوحدات المشاركة، والإلمام بمدى التنسيق والتعاون بين الوحدات المشاركة للاستجابة السريعة. كما يساهم في تبادل الخبرات وتعزيز القدرات والتعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب، وفي تعزيز وتطوير القدرات العسكرية والأمنية، واستخلاص الدروس المستفادة وصولاً إلى أفضل الممارسات والنتائج المتوخاة.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الأول من شهر ديسمبر:

- برزت مؤشرات على إمكانية حدوث تغييرات في خريطة التحالفات العسكرية بالمنطقة الغربية، بعد اجتماع محمد المنفي مع آمر المنطقة العسكرية الغربية سابقاً اللواء "أسامة جويلي"، خاصة مع ثقل ووزن الرجل، الذي يعد القائد العسكري الأبرز بمدينته الزنتان. ويتكرر الحديث عن إعادة تشكيل التحالفات العسكرية في المنطقة الغربية؛ نتيجة السيولة المؤسسية التي تسيطر على عمل التشكيلات العسكرية هناك، ولن تتوقف تلك المحاولات إلا ببروز قائد عسكري أو تشكيل عسكري يفرض سيطرته الكاملة على كامل المنطقة الغربية، وعلى كل التشكيلات العسكرية فيها، كما هو الحاصل في المنطقة الشرقية.
- لكن هذا التوجه كان له انعكاسات سلبية، كما حدث في مدينة غدامس، والتي يسكنها أغلبية أمازيغية، إذ رفضت سيطرة قوات الوحدة الوطنية على المعبر، وطالبت بتسليمه للقوات الأمنية التابعة للمدينة.
- وهذه التطورات تعكس معضلة بنيوية كبيرة في الدولة الليبية، إذ أن الأمر لا يتعلق فقط بعدم وجود سيطرة مركزية على كامل الدولة، والتي تتوزع بين حكومتي المنطقتين الشرقية والغربية، بل إن غياب السيطرة المركزية يمتد أيضا داخل المنطقة الواحدة، فقوات حكومة الوحدة تواجه معارضة من أحد مدن الغرب لمنع سيطرتها على المدينة، وبالتالي تهديد لسيطرة الحكومة المركزية على كامل المنطقة الغربية. إن حل مسألة تأمين المعابر لا يجب أن يكون فقط أمنياً، وإنما بمقاربة شاملة تضمن دمج المكونات الإثنية والقبلية كلها ضمن برامج التنمية والمشاركة السياسية.
- تزايد معدلات الهجرة الغير شرعية، والمرجح تصاعدها أكثر بعد قرار حكومة النيجر إلغاء قانون مكافحة الهجرة الغير شرعية، والذي أتي كرد فعل على موقف الدول الأوروبية الرافضة للاعتراف بالمجلس العسكري الحاكم في النيجر؛ إذ أن هذا القرار سيزيد من أعداد المهاجرين من الدول الأفريقية، بالأخص دول الساحل والصحراء، والذين يعبرون عبر النيجر إلى ليبيا، ومنها لدول أوروبا عبر البحر

المتوسط. وسينعكس هذا القرار على طبيعة العلاقة بين ليبيا والاتحاد الأوروبي، إذ ستكون الأخيرة مطالبة بتقديم مزيد من الدعم الفني واللوجستي لليبيا لمواجهة الواقع الجديد، والذي يتطلب مقاربة جديدة شاملة.

- استمرار تصاعد المؤشرات عن تعميق روسيا نفوذها العسكري في ليبيا، ونيتها للإعلان عن تواجد عسكري رسمي بديل للفاغنر في ليبيا، خاصةً في ظل التحولات التي تشهدها منطقة الساحل والصحراء، وأهمية ليبيا في هذا السياق، كقاعدة انطلاق روسية نحو هذه المنطقة. تصاعد هذه المؤشرات من المرجح أن يؤدي لمزيد من الصراع الغربي الروسي حول ليبيا، والذي غالباً سينعكس سلباً على جهود المبعوث الأممي لإنهاء الأزمة السياسية وإجراء الانتخابات الليبية.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

مصراتة الحرة.. مشاريع ضخمة لجذب المزيد من الاستثمارات

أعلنت إدارة المنطقة الحرة بمصراتة أنها تواصل العمل على تنفيذ العديد من المشاريع ضمن خطتها لتطوير البنى التحتية وتهيئة بيئة أعمال جاذبة للاستثمار. وأكدت إدارة المنطقة الحرة بمصراتة أن العمل يجري حالياً لتنفيذ 47 مشروع تنموي داخل المنطقة الحرة، بمستويات تقدم متفاوتة. ومن بين هذه المشاريع: بوابة المنطقة الحرة المكونة من طابقين، والبوابة الرئيسية لميناء المنطقة من 3 طوابق، إلى جانب المبنى الإداري الرئيسي من 4 طوابق. كما يشمل المشاريع قيد التنفيذ إنشاء منطقة أعمال استثمارية متكاملة، ومحطة حديثة للحاويات تُعد الأولى من نوعها في ليبيا. وحسب إدارة المنطقة الحرة، تستهدف هذه المشاريع تعزيز جاذبية مصراتة كوجهة استثمارية رائدة، إلى جانب رفع الكفاءة التشغيلية والطاقة الإنتاجية لمرافق المنطقة الحرة.

وكانت المنطقة الحرة قد أنشأت بقرار اللجنة الشعبية 495 للعام 2000، كأول منطقة تجارية حرة في ليبيا. وهي محررة من كافة القيود الضريبية والجمركية والتجارية والنقدية، وقد تأسست على مساحة 2.739 هكتار، شاملة ميناء مصراتة البحري مع توسعات مستقبلية تصل إلى مساحة (20.000) هكتار.

وكان رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، قد عقد في 6 ديسمبر 2023، اجتماعاً مع رئيس وأعضاء لجنة إدارة المنطقة الحرة مصراتة، لمتابعة الخطة التطويرية للمنطقة خلال العام 2024. وقدم رئيس لجنة إدارة المنطقة "محسن السقوطري"، عرضاً تفصيلياً يبيّن الخطة التطويرية للمنطقة الحرة، والبرامج المقترحة لتطوير وتفعيل فروع المنطقة بمدينتي تجرهي وتمنهنت، لتوسيع الأنشطة الاقتصادية للمنطقة بالقارة

الإفريقية. كما ناقش الاجتماع ضرورة تطوير ميناء مصراتة البحري الذي يستقبل ما يزيد على 62% من السفن القادمة إلى ليبيا.

المصرف المركزي: عجز ميزان المدفوعات بلغ 10.5 مليار دولار

أظهرت بيانات مصرف ليبيا المركزي أن عجز المعاملات الخارجية بلغ 10.5 مليار دولار. وفي هذا السياق، كشف وكيل وزارة المالية السابق "إدريس الشريف"، في تصريح خاص لمنصة "أبعاد"، عن استمرار استيراد المحروقات بقيمة غير معروفة وغير ظاهرة بتقرير المصرف المركزي. وأكد وكيل وزارة المالية السابق، أن قيمة المستورد من المحروقات غير مسجلة بسجلات وزارة المالية، على الرغم من مخالفة ذلك للقانون المالي ولائحته، موضحاً أن ديوان المحاسبة اعترض على هذا الإجراء.

ورأى أستاذ الاقتصاد في الجامعات الليبية "عبد الهادي الأسود"، أن المؤشرات الاقتصادية غير مطمئنة، أولها زيادة عجز في ميزان المدفوعات، مما تسبب في ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازي. حيث شهد سعر الدولار ارتفاعاً في السوق الموازية، وصل إلى 6.25 دنانير، وهو مستوى غير مسبوق منذ العمل بسعر الصرف الموحد مطلع عام 2021. وأكد خبراء ومحللون اقتصاديون أن الدولار في ليبيا في اتجاه تصاعدي حتى نهاية العام الحالي والربع الأول من العام المقبل؛ بسبب تفاقم العجز في ميزان المدفوعات حتى نهاية شهر نوفمبر، مع قلة المعروض من النقد الأجنبي المطروح من مصرف ليبيا المركزي.

2. المؤسسة الوطنية للنفط

الوطنية للنفط تستعد لطرح عطاءات جديدة وخطط لرفع الإنتاج

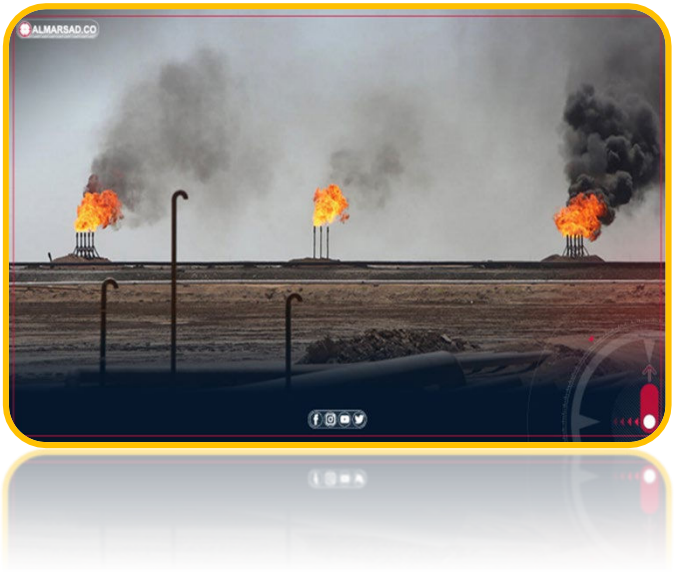

كشف رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، "فرحات بن قدارة"، في 6 ديسمبر 2023، عن نية حكومة الوحدة الوطنية طرح عطاءات استكشاف نفط وغاز في مناطق برية وبحرية جديدة قبل نهاية عام 2024. وقال بن قدارة، في مؤتمر صحفي على هامش قمة مناخ كوب28 بدبي، "نحن في المراحل الأولية لتحديد تلك المناطق"، موضحاً أن المؤسسة الوطنية للنفط تسعى لرفع الإنتاج النفطي إلى مليوني برميل يومياً خلال 3 إلى 5 سنوات، مع زيادة متوقعة بحدود 100 ألف برميل يومياً بحلول نهاية 2024. كما أعلن بن قدارة عن توقعات بالقضاء على ظاهرة حرق الغاز المصاحب تماماً بحلول عام 2030، إلى جانب خفضه بنسبة 83% بحلول ذلك الوقت.

كما أعلن وزير النفط والغاز بحكومة الوحدة الوطنية "محمد عون"، أن ليبيا ترأست الاجتماع الأخير لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، في 30 نوفمبر الماضي، وتمخض الاجتماع عن قرارات مهمة لضمان استقرار سوق النفط العالمية من حيث العرض والطلب. وفي تصريح لمنصة فواصل، أوضح الوزير أن المنظمة اعتمدت ميزانيتها للسنة المقبلة، كما تم تكليف محافظ ليبيا رئيساً لمجلس محافظي الأوبك، مشيراً إلى التزام المنظمة بالمحافظة على التخفيضات الإنتاجية السابقة. ونوّه عون إلى أن دول الأوبك خفضت إنتاجها من النفط، بينما ما زالت ليبيا مستثناة من هذه التخفيضات نظراً للظروف الاستثنائية.

وكانت قد أعلنت شركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز، في بداية شهر ديسمبر الجاري، عن تصدير أول شحنة من منتجات مصنع الإيثيلين بكمية 6000 طن إلى الصين، بعد توقف المصنع لمدة 12 عامًا. وكانت الشركة قد أعلنت في أكتوبر 2022، عن تمكّن عامليها من

إعادة تشغيل المصنع كمرحلة تجريبية أولية. يُشار إلى أن المصنع افتُتح وبدأ التشغيل فيه عام 1987، من قِبل شركة هيب اليوغسلافية، قبل أن تتسلم شركة رأس لانوف عمليات تشغيله بكوادر ليبية اعتبارًا من عام 1992.

ويشير تقرير أجنبي إلى أنه لأجل وصول ليبيا لهدف رفع إنتاجها النفطي إلى مليوني برميل يوميا بحلول العام 2025، تحتاج للاستثمار البنية التحتية القائمة حالياً، والمتمثلة في الأنابيب الناقلة والمصافي وباقي العناصر، وهي استثمارات تقدر بما يقرب من 17 مليار دولار، بالإضافة إلى توفير مصادر كافية من ميزانية الدولة، فضلا عن استثمارات أجنبية وشراكات عالمية.

كما يشير التقرير لاستمرار البلاد في استيراد المنتجات النفطية المكررة، خاصةً من أوروبا، رغم وجود 5 مصاف رئيسية، هي رأس لانوف والزاوية وطبرق والبريقة والسرير، بطاقة إجمالية تبلغ 380 ألف برميل يومياً.

وتابع التقرير أنه ونتيجة لذلك، تسعى مؤسسة النفط في طرابلس إلى توسيع قدرات التكرير المحلية، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، والقضاء على واردات الوقود المكلفة، مع إنشاء مصاف جديدة في كل من مدن أوباري وسبها وطبرق. وتوقع التقرير أن يولد عقد بناء مصفاة الجنوب بطاقة 30 ألف برميل يوميا في أوباري، الذي فازت به شركة "هانيويل يو أو بي" الأميركية، فرص عمل ويحفز النمو الاقتصادي المرتبط به، مع إنتاج غاز الطهي ووقود الطائرات والديزل ووقود توليد الطاقة والإسفلت. واختتم التقرير بالإشارة لوجود مناقشات حول بناء خط أنابيب مخصص، لتزويد محطة أوباري للطاقة وتوليد كهرباء مستقرة للسكان المحليين.

وزير النفط والغاز: ليبيا ليست في حاجة إلى ميناء خارج الدولة لتصدير النفط

قال وزير النفط والغاز بحكومة الوحدة الوطنية "محمد عون"، إن وزارته ليس لديها أي علم بالاتفاقية المبرمة بين مصر وكوريا الجنوبية لتصدير النفط الليبي إلى أوروبا، مؤكداً أن الدولة الليبية ليست في حاجة إلى ميناء آخر خارج الدولة الليبية لتصدير نفطها الخام. وأضاف، في مقابلة مع وكالة الأنباء الليبية، في 3 ديسمبر 2023، "الدولة الليبية لديها سبعة موانئ نفطية على البحر المتوسط لتصدير النفط الخام والمنتجات النفطية والمكثفات والبتروكيماويات وغيرها، تبدأ من الحريقة شرقاً إلى مليته غرباً، وبالتالي فهي ليست بحاجة إلى موانئ خارج حدودها".

وكان الموقع الرسمي لوزارة النقل المصرية قد أعلن، في 29 نوفمبر الماضي، أن الحكومة المصرية، ممثلة في وزارة النقل، وقعت مع نظيرتها الكورية الجنوبية، ممثلة في شركة (آس تي إكس)، مذكرة تفاهم لتنمية إقليم مرسى مطروح، تشمل تطوير ميناء جرجوب والمنطقة اللوجستية الصناعية، وبناء أنبوب لتصدير النفط الليبي إلى أوروبا، عبر الميناء المذكور الذي يبعد 130 كلم عن الحدود الليبية.

ولفت عون إلى أنه إذا كان الهدف يتعلق بتكرير النفط الليبي في مصر، وتم ذلك بالاتفاق بين دولتي ليبيا ومصر على هكذا مشروع فذلك جائز. غير أن الوزير عون يضيف "البيان الرسمي الصادر في مصر واضح ويتحدث عن تصدير النفط الخام الليبي إلى أوروبا، ونحن أقرب من أي جهة أخرى إلى أوروبا، وبالتالي لسنا في حاجة إلى تصدير النفط إلى دولة مجاورة ومن ثم تصديره مرة أخرى".

وفي رده على سؤال بشأن وجود اتفاقية بين دولة ليبيا وكوريا الجنوبية لتصدير النفط، نفى عون وجود أي اتفاقية بهذا الخصوص، غير أنه أعرب عن اعتقاده في سياق متصل،

بوجود مشروع يعود إلى عقود سابقة لمحاولة بناء خط نفطي بين ميناء الحريقة في مدينة طبرق إلى الإسكندرية، لتكرير النفط الليبي في مصر، وليس للتصدير إلى أوروبا، إلا أن هذا المشروع لم ير النور، شأنه شأن مشروع تمت مناقشته مع تونس، وذلك في إطار استراتيجيات تحقيق التكامل بين الدول الأفريقية، وبناء شبكات موحدة في مجالات الكهرباء والنفط والغاز.

3. المصرف المركزي

19 مليار دولار قيمة الإنفاق في ليبيا حتى نهاية نوفمبر

أظهرت بيانات مصرف ليبيا المركزي، إنفاق 91.7 مليار دينار (ما يعادل 19 مليار دولار)، منذ بداية العام الحالي حتى نوفمبر، وتسجيل إيرادات عامة بقيمة 110 مليارات و498 مليون دينار (ما يعادل 22.88 مليار دولار). وأوضح المصرف المركزي في بيان تفصيلي على موقعه الإلكتروني، عن النفقات والإيرادات خلال الفترة من الأول من يناير إلى نهاية نوفمبر، أن أبرز الإيرادات توزعت ما بين إيرادات مبيعات النفط بلغت 85.9 مليار دينار، والإتاوات النفطية 10.9 مليارات دينار، وإيرادات من إتاوات نفطية عن سنوات سابقة 10 مليارات دينار، والضرائب ملياري دينار، بالإضافة إلى إيرادات الجمارك 290 مليون دينار.

وأشار بيان مصرف ليبيا إلى أن إجمالي الإنفاق العام توزع على الرواتب 49.4مليار دينار، تمثل 53.8% من إجمالي الإنفاق، دون احتساب رواتب شهر نوفمبر. وبلغت النفقات التيسيرية 8.1 مليارات دينار، التنمية 3 مليارات دينار، والدعم 16.8 مليار دينار، و9.9 مليارات دينار ترتيبات مالية استثنائية للمؤسسة الوطنية للنفط، و4.5 مليارات للشركة العامة للكهرباء. وحول إيرادات النقد الأجنبي، بلغت 22.7 مليار دولار، في حين بلغ إجمالي الاستخدامات والالتزامات القائمة بالنقد الأجنبي 32.8 مليار دولار.

وقال المحلل الاقتصادي "عادل المقرحي"، في تصريحات لـ "العربي الجديد"، إن هناك فائضاً مالياً بين الإيرادات والمصروفات بقيمة 18.3 مليار دينار، ما يعادل 3.8 مليارات دولار، وهو مؤشر جيد بشأن عدم وجود عجز هذا العام. وأضاف أما بالنسبة إلى العجز الحاصل في استخدامات النقد الأجنبي بقيمة 10.1 مليارات دولار، التي سجلت عجزاً في ميزان المدفوعات، فهي تتطلب وضع جملة من الإجراءات من شأنها ضبط الزيادة في مدفوعات النقد الأجنبي.

وفي سياق آخر، قال وزير المالية بحكومة الوحدة الوطنية "خالد المبروك"، إن الوزارة فتحت ملف القروض لمختلف دول العالم، وقامت باسترجاع أكثر من 120 مليون دولار، خلال العام الحالي، والآن موجودة في حسابات المالية، موضحا وجود ديون عالقة بين ليبيا وعدة دول. وأضاف أن هناك جهوداً لاسترجاع القروض من دول في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية.

وذكر تقرير لديوان المحاسبة أعلى سلطة رقابية مالية في ليبيا، أن هناك عدداً من الدول غير ملتزمة بسداد أقساط القروض وفوائدها، بالمخالفة للاتفاقيات المبرمة، من بينها سلوفينيا وغامبيا، مشيرا إلى أن البوسنة وبعض الدول تدفع الأقساط. وكشف تقرير مالي حصل عليه "العربي الجديد"، أن إجمالي القروض الممنوحة حتى نهاية العام الماضي، وصل إلى 2.139 مليار دولار، منحت لـ 9 دول، بينها دول عربية وأفريقية وكوبا وروسيا.

خلاف مع الكبير على التمويل يهدد بالإطاحة بالدبيبة وبن قدارة

يسعى محافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق الكبير"، إلى الإطاحة برئيس حكومة الوحدة "عبدالحميد الدبيبة" من السلطة. وبعد تهديد الأخير له، أوقف الكبير تمويل الإنفاق العام لحكومة الدبيبة، ورفض دفع عقود لقريب الدبيبة ومستشاره. امتد الصراع بين الرجلين إلى رئيس مؤسسة النفط "فرحات بن قدارة"، لأجل السيطرة على عائدات النفط

التي تودع في المصرف المركزي، وهو وحده المتصرف في توزيعها .

وعقب إيقاف الكبير سداد مدفوعات مؤسسة النفط، ابتكرت الأخيرة حيلة للحصول على التمويل للاستمرار في استيراد الوقود، بإنشاء نظام مقايضة، تستبدل فيه النفط الخام بالوقود المستورد، وتقوم شركة البريقة بشراء وتوزيع الوقود. لكن نظام المقايضة غامض لأن فواتيره لا تضمّن في الحسابات العامة، ولا سيطرة خارجية على تفاصيلها. ومع ذلك، قدمت مؤسسة النفط تفاصيل عن الإيرادات الناتجة عن مبيعاتها من النفط الخام عام 2022.

احتفظت مؤسسة النفط بجزء من إيرادات بيع النفط في حساب المصرف الليبي الخارجي، ما أغضب محافظ المركزي، والذي اتجه إلى معاقبة بن قدارة بإضعاف موقفه، بمهاجمته في أحد أدواره في الإمارات، فاستعمل الكبير نفوذه لعدة أسابيع لإنهاء ولاية بن قدارة من رئاسة مجلس إدارة البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية. ويشكل الليبيون والإماراتيون الحصة الأكبر من المساهمين في البنك. لم يتوقف الكبير عن استهداف حلفاء الدبيبة حتى من داخل المركزي نفسه، حيث يصنف مستشاره وعضو مجلس إدارة المصرف المركزي "مصطفى المانع"، أن ولاءه للدبيبة.

لكن مع استهداف المحافظ لبن قدارة في الإمارات، فإن رئيس مؤسسة النفط يتمتع بعلاقات قوية فيها وفي طرابلس، ويعد حليفا للدبيبة ويحظى بحمايته، ويعتمد عليه الدبيبة كونه حلقة وصل مع "خليفة حفتر".

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الأول من شهر ديسمبر:

- برغم ارتفاع أسعار النفط، واستقرار مستويات إنتاجه لأكثر من 1.2 مليون برميل في اليوم، فإن بيانات المصرف المركزي بينت وجود عجز في ميزان المدفوعات، إذ أن قيمة الاستيراد تفوق التصدير، وهو أمر لا يتناسب أولاً مع دولة نفطية قوية كليبيا، وثانياً دولة ذات عدد سكان منخفض، وبالتالي يقل معها معدل الاستهلاك والحاجة للاستيراد.

وهذا يعني أن الاقتصاد الليبي يعاني من أزمة بنيوية عميقة، تحتاج لمراجعة شاملة لأسسه، وبالأخص التخلص من الاقتصاد الريعي، والتحول نحو الاقتصاد المنتج المتنوع.

هذا المؤشر السلبي انعكس على سعر صرف الدولار، حيث شهد ارتفاعاً في السوق الموازية، وصل إلى 6.25 دنانير، وهو مستوى غير مسبوق منذ العمل بسعر الصرف الموحد مطلع عام 2021.

- يشهد قطاع النفط والغاز طفرة في الانتاج الحالي، فضلاً عن الخطط المستقبلية لتعظيم هذا الانتاج. لكن، تواجه هذه الخطط عقبات رئيسية، أهمها: أولاً، الانقسام السياسي، الذي يمكن أن يؤدي في أي لحظة لمواجهة عسكرية بين الفرقاء الليبيين، مما سيؤثر على صناعة النفط وأداء المؤسسة الوطنية النفط، والأزمة الحاصلة مؤخراً بين الكبير من ناحية والدبيبة وبن قدارة من ناحية أخرى مؤشر على ذلك. ثانياً، هناك معوق آخر مرتبط بحاجة ليبيا تقريباً لـ17 مليار دولار للاستثمار وإعادة تحديث البنية التحتية في قطاع النفط، حتى يكون قادراً على الوصول لحجم إنتاج 2 مليون برميل يومياً، كما هو مخطط بحلول عام 2025. وعلى الرغم من حجم هذا الانتاج النفطي، فإن تقرير المصرف المركزي أشار لاستمرار البلاد في استيراد المنتجات النفطية المكررة، خاصةً من أوروبا، رغم وجود 5 مصاف رئيسية في البلاد.
- كشفت أرقام المصرف المركزي عن وجود فائض مالي بين الإيرادات والمصروفات خلال العام الحالي حتى شهر نوفمبر، بقيمة 18.3 مليار دينار، ما يعادل 3.8 مليارات دولار، وهو مؤشر جيد بشأن عدم وجود عجز في الميزانية العام للدولة.

لكن، بالنظر لبنود الإنفاق، يلاحظ أن حوالي 53% من حجم الانفاق ذهب لرواتب العاملين في الدولة، وهي نسبة تعد كبيرة جداً، تتطلب معها إصلاح القطاع الوظيفي في الدولة، دون الإضرار بحقوق الموظفين. خاصةً وأن الموازنة العامة للدولة للعام المقبلة، قد تشهد عجزاً في حال حدث تراجع في أسعار النفط، واستمرت عملية الإنفاق الموازي، عبر حكومة أسامة حماد في الشرق.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. الاحتجاجات والمطالب

أمازيغ ليبيا يطالبون بالتمثيل السياسي لهم

التقى رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في 5 ديسمبر 2023، بمقر المجلس في طرابلس، وفداً يضم عمداء وأعيان ونشطاء من أمازيغ ليبيا. وفي مستهل اللقاء، جدد الوفد تمسكهم بوحدة ليبيا واستقرارها، مشيدين بالخطوات الإيجابية للمجلس الرئاسي ورفضه التام والمطلق للعودة للاقتتال بين أبناء الوطن الواحد. كما أكد الوفد على أهمية تماسك المؤسسة العسكرية وتجردها وبقائها بمنأى عن كل التجاذبات السياسية، معبرين عن الهواجس والمخاوف التي تنتابهم جراء مجموعة الأحداث التي حصلت مؤخراً، مطالبين بالتمثيل السياسي لهم بشكل عام .

من جانبه أكد المنفي على دور أمازيغ ليبيا في كل المراحل التاريخية التي مرت بها ليبيا، مشيراً إلى أن المجلس الرئاسي سيكون الصوت المعبر عن حقوقهم السياسية في إطار الحوار السياسي الليبي، لكونه المظلة لكل الفئات غير الممثلة.

2. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

البرلمان يصوت بالإجماع على تسمية عبد القوي رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء

عقد مجلس النواب، في 13 ديسمبر 2023، جلسته الطارئة، في مدينة بنغازي، برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس النواب "فوزي النويري". وقد خلُصَت جلسة اليوم إلى التصويت بالإجماع على تعديل بعض أحكام قانون القضاء، بالإضافة إلى التصويت بالإجماع على تسمية "مفتاح محمد إبراهيم عبد القوي" رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء. وتم خلال الجلسة أيضاً إقرار إضافة حكم للقانون رقم 5 لسنة 2013 المعدل للقانون رقم 13 لسنة 1980 بشأن الضمان الاجتماعي.

ملفات الإعمار والخدمات والتعويضات تترأس أجندة اجتماع حكومة حماد

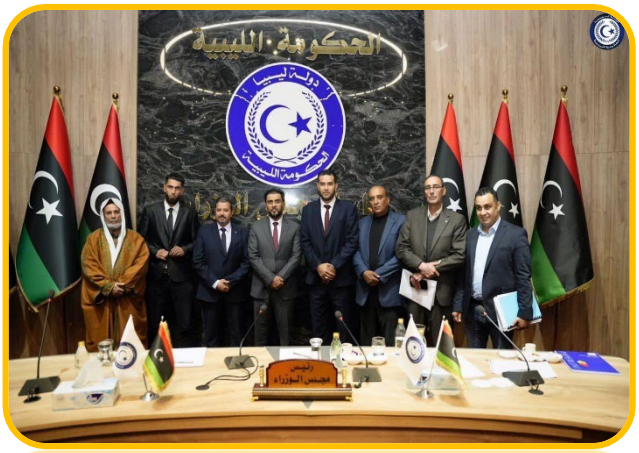

عقد رئيس حكومة الشرق المكلفة من البرلمان "أسامة حماد"، اجتماعًا موسعًا، في 6 ديسمبر 2023، بحضور كل من رئيس لجنة الحكم المحلي في مجلس النواب "إدريس عمران"، ورئيس ديوان المحاسبة "عمر عبد ربه"، ورئيس لجنة إعادة الإعمار والاستقرار "حاتم العريبي"، وعمداء بلديات ومشايخ وأعيان الجبل الأخضر.

وتم خلال الاجتماع مناقشة آخر المستجدات الخدمية والمشاريع بالجبل الأخضر، وتحركات الوزارات تجاه مواجهة تداعيات إعصار "دانيال"، وجهود لجنة حصر الأضرار، مع التأكيد على

ضرورة إعادة إعمار كافة المدن والمناطق المتضررة من العاصفة، وكذلك توفير احتياجات المدن ومعالجة المختنقات. وشدد حماد خلال اللقاء، على ضرورة التعامل السريع مع كل الملفات الخدمية وتسريع إعادة الإعمار بالمناطق والمدن المتضررة خاصة، وكافة المدن بالجبل الأخضر.

3. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

باتيلي يحشد "الأطراف الخمسة" لحل خلافات الانتخابات الليبية

استمر المبعوث الأممي في ليبيا "عبد الله باتيلي"، في حشد الدعم لمبادرته الرامية إلى توافق الأطراف الرئيسية الخمسة في البلاد على القوانين المنظمة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المؤجلة. وتشمل هذه الأطراف: رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، ورئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكاله"، ورئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، والقائد العام لقوات الشرق الليبي "خليفة حفتر".

وأطلع المبعوث الأممي إلى ليبيا "عبد الله باتيلي"، في 11 ديسمبر 2023، في بنغازي، بعض قادة الأحزاب وممثليها على تقييمه للمشهد السياسي الحالي، واستعرض جهوده المستمرة بشأن عقد اجتماع مع الأطراف الليبية الرئيسية، للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا التي تعوق العملية الانتخابية، كما شجع مشاركتهم النشطة والإيجابية في هذه العملية المهمة. وكان باتيلي قد أعلن، في نفس اليوم، اتفاقه مع خليفة حفتر، خلال اجتماعهما، على ضرورة معالجة القضايا المتعلقة بالعملية السياسية، وتسهيل إجراء الانتخابات في المستقبل القريب.

وشدد باتيلي، خلال لقائه، في 12 ديسمبر، بمجموعة من الوجهاء والأعيان في بنغازي، على ما وصفه بـ "دورهم الحاسم" في المحافظة على النسيج الاجتماعي، وخلق زخم

شعبي للوصول إلى انتخابات ناجحة، مشيراً إلى أنه حثهم على تحمل المسؤولية، واستغلال مكانتهم لحشد الدعم الشعبي للعملية الانتخابية.

كما التقى باتيلي مع نائبي رئيس مجلس النواب "فوزي النويري" و"مصباح دومة"، في مقر المجلس ببنغازي، في نفس اليوم. وتضمن الاجتماع، بحسب موقع مجلس النواب، "إيصال رسالة واضحة بموقف مجلس النواب من مبادرة المبعوث الأممي المطروحة بأن تكون بين المؤسسات التي يقرها الإعلان الدستوري وتعديلاته، وأن أي موقف يمثل المؤسسات لا يكون إلا من خلالها وليس من خلال مواقف أشخاص".

وعلى الرغم من إعلان صالح والدبيبة عن قبول دعوة باتيلي للقاء الخماسي، إلا أن أياً منهما لم يعلن عن تسمية ممثليه في الاجتماع التحضيري للقاء، لكن مصادر ليبية متطابقة تحدثت لـ"العربي الجديد"، كشفت النقاب عن بدء اختيار بعض من القادة الخمسة ممثليهم في الاجتماع التحضيري للقاء. وأفادت المصادر ذاتها عن تلقي القادة الخمسة طلباً من البعثة الأممية بتسمية ثلاثة ممثلين عن كل طرف لعقد الاجتماع التحضيري للقاء الخماسي، واستضافة المغرب لهذا الاجتماع في النصف الثاني من ديسمبر الجاري.

ووفقا لأحد المصادر، وهو مصدر برلماني، فإنّ صالح عيّن ممثلين عنه، وهما عضوا مجلس النواب أحمد الشارف وإدريس المغربي، فيما لا يزال يدرس خيارات لتعيين الممثل الثالث. وفي جانب تكاله، كشفت مصادر مقربة من مكتب رئاسة مجلس الدولة، عن تسمية تكاله ثلاثة من أعضاء المجلس، وهم محمد عبد الهادي وموسى فرج ومحمد أبوسنينة كممثلين له في الاجتماع، أما الدبيبة فقد سمى ممثليه الثلاثة من مستشاريه، وفقاً لمصدر دبلوماسي مقرّب من حكومة الوحدة الوطنية . وحول ممثلي المنفي، أفاد المصدر الدبلوماسي المقرب من حكومة الوحدة الوطنية بأنّ المنفي طالب بدور الشريك للبعثة الأممية في التنسيق والإشراف على اللقاء الخماسي، وأن لا يكون طرفاً فيه. وبحسب المصدر نفسه، فإن المنفي شدد على أنه "طرف محايد"، وأن أي طرف من أطراف الصراع السياسي "لا يقف منه موقف الخصومة".

وفي جانب حفتر، فقد كشف المصدر البرلماني عن تشديد حفتر على ضرورة إشراك الحكومة المكلفة من مجلس النواب في اللقاء الخماسي، مشيراً إلى أنه يهدف من ذلك

إلى رفع عدد حلفائه في اللقاء "لضمان تمرير أكبر قدر من مصالحه من خلال مشاركة رئيس الحكومة أسامة حماد إلى جانبه وعقيلة صالح". ولم يعلن حفتر عن أي موقف رسمي حتى الآن من مبادرة طاولة الحوار الخماسية، إلا أن باتيلي أكد أن حفتر أبدى استعداده لدعم الجهود الخاصة بالاجتماع التحضيري لممثلي القادة الخمسة، وأنه ناقش معه "أفكاره حول سبل إنجاح الاجتماع التحضيري".

وحول الخلاف الذي عكسته تصريحات صالح والدبيبة بشأن جدول أعمال اللقاء، أشار المصدر البرلماني إلى نجاح باتيلي في تجاوز هذه العقبة بإقناع صالح والدبيبة بترك إعداد جدول الأعمال وأولوياته لممثليهما في الاجتماع التحضيري للقاء. وخلافاً لتأكيد صالح على نفاذ القوانين الانتخابية التي أصدرها مجلس النواب، اشترط الدبيبة تركيز كل النقاشات والحوارات في اللقاء الخماسي للوصول إلى أساس قانوني دستوري متين لضمان نجاح الانتخابات، وأنه مستعد للتجاوب مع كل المقترحات بجدية، لتوسيع الثقة في المهام الموكلة للحكومة في العملية الانتخابية، في إشارة واضحة لرفضه مطالب صالح بشأن تشكيل حكومة بديلة عن حكومته للإشراف على إجراء الانتخابات.

وفي 8 ديسمبر، أصدر ثمانية أعضاء من لجنة 6+6 المشتركة من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لإعداد القوانين الانتخابية، بياناً دعوا فيه مجلسي النواب والدولة إلى الحوار والتوافق، لقطع الطريق أمام المبادرة الأممية الخاصة بالاجتماع الخماسي بين القادة الليبيين الأساسيين. واعتبر البيان أن المبادرة الأممية تهدف إلى "تكرار نموذج جنيف"، في إشارة إلى اتفاق ملتقى الحوار السياسي السابق في جنيف السويسرية في فبراير 2021، والذي نتج عنه المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية كسلطة تنفيذية للإشراف على إجراء الانتخابات في نهاية العام 2021.

يحصر مراقبون متابعاتهم لمصير العملية السياسية في ليبيا في رصد عوامل نجاح وفشل المبادرة الأخيرة للمبعوث الأممي، وكأن باتيلي أزاح كل العقبات التي تقف في طريق إجراء الانتخابات، وهيأ الظروف والأرضية اللازمة لها. والواقع أن باتيلي قفز على العديد من العقبات الكبرى التي لن تجرى معها أي انتخابات، ومنها ملف القوات الأجنبية، الذي لم يعد يُذكر منذ أن تراجع نشاط المبعوث الأممي فيه إلى حد الاختفاء، على الرغم من أن قرارات

مجلس الأمن التي فوضته بمهامه لدعم العملية السياسية تجعل من حلحلة هذا الملف أهم مراحل إنجاح العملية السياسية في اتجاه جمع الفرقاء على كلمة سواء في ملف الانتخابات.

قد يقول قائل، وهو ينظر للنشاط العسكري المعلن في ليبيا، إن الوجودين الروسي والتركي مهمان في هذه المرحلة للحفاظ على التوازن العسكري والحد من عودة البلاد إلى مربع الاحتراب، وإن كلا البلدين طالبا بخروج قواتهما بشكل متزامن.

لكن ماذا عن الميليشيات العسكرية من تشاد والسودان والنيجر، واتفاقات باتيلي مع قيادات بلدانهم بشأن ضرورة خروجهم من ليبيا، والاجتماعات التي نسقها بين ممثلي تلك البلدان الأفريقية ولجنة 5+5 العسكرية الليبية المشتركة، وأين نتائجها ولماذا توقّف؟ وأين نتائج اللقاءات الأمنية التي نسقها باتيلي بين قادة السلاح من شرق وغرب البلاد في طرابلس ثم بنغازي؟ ألم يعلن باتيلي صراحة أن شرط توفر البيئة الأمنية لإجراء الانتخابات أساسي، ومن دونه لن تجرى الانتخابات بشكل نزيه وبما يضمن قبول نتائجها؟

يبدو أن الإجابة عن هذه الأسئلة، وإثارة المسألة الأمنية في ملف الانتخابات، تكشف بشكل جلي وواضح أن مبادرة الطاولة الخماسية منقوصة من أساسها، وأن العقبة الأساسية ليست في القوانين الانتخابية، فالتوافق حول النقاط الخلافية فيها هي مرحلة متقدمة جداً وتسبقها مراحل تعمّدت البعثة الأممية القفز عنها بعد أن فشلت في حلحلتها.

حراك دولي وإقليمي لحل ملف الانتخابات الليبية

بحث المبعوث الأممي إلى ليبيا "عبد الله باتيلي" مع وزير الخارجية التونسي "نبيل عمار"، في العاصمة تونس، التطورات السياسية الأخيرة في ليبيا. وأعلن باتيلي، في 2 ديسمبر 2023، عن اتفاقهما على ضرورة اجتماع القادة الليبيين والاتفاق على مسار توافقي لإجراء انتخابات.

وفي 5 ديسمبر، اتفق باتيلي مع السفير القطري لدى ليبيا "خالد الدوسري"، على حث جميع الأطراف الفاعلة والفرقاء الليبيين على الانخراط في حوار بناء، يمهد الطريق لتسوية سياسية شاملة تضع ليبيا على مسار الانتخابات في أقرب وقت.

وفي 9 ديسمبر، جددت الولايات المتحدة، عبر القائم بأعمال سفارتها في ليبيا "جيريمي برنت"، التأكيد على دعمها القوي لجهود باتيلي في جمع الأطراف المؤسسية في ليبيا، لحل القضايا السياسية التي تقف في طريق الانتخابات.

وفي سياق متصل، شجع نيكولا أورلاندو "سفير الاتحاد الأوروبي" لدى ليبيا، جميع الأطراف المعنية، على المشاركة في مبادرة باتيلي للانتخابات. وقال أورلاندو، في 3 ديسمبر، إنه أكد خلال اجتماعه في العاصمة طرابلس، مع "محمد المنفي" رئيس المجلس الرئاسي، الدعم الأوروبي المستمر لوحدة ليبيا واستقرارها وازدهارها.

وفي 7 ديسمبر، التقى رئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكاله"، مع وزير الخارجية المغربي "ناصر بوريطة"، بمقر وزارة الخارجية في العاصمة المغربية الرباط. وتم خلال اللقاء مناقشة ملف الانتخابات والعمل لإيجاد حلول للانسداد السياسي وفق مخرجات اتفاق أبوزنيقة.

وفي نفس اليوم، التقى السفير "ريتشارد نورلاند" المبعوث الأميركي إلى ليبيا، بوزير الخارجية المصري سامح شكري، خلال زيارته الحالية إلى واشنطن. وأكد شكري خلال اللقاء

على موقف مصر الداعم لمسار الحل الليبي – الليبي، دون أي إملاءات خارجية.. كما أكد نورلاند على التعاون بين مصر والولايات المتحدة، من أجل إرساء الاستقرار في ليبيا بشكل مستدام".

وفي 10 ديسمبر، بحث رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، خلال اجتماع عقده مع سفراء دول الاتحاد الأوروبي، مبادرة باتيلي بشأن إجراء الانتخابات، حيث أكد الدبيبة ترحيبه بهذه المبادرة. وقد ضم اللقاء سفراء دول كل من إسبانيا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا واليونان ومالطا وفنلندا ورومانيا والنمسا وهولندا والمجر والتشيك وبلغاريا، إلى جانب سفير الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا.

وفي 13 ديسمبر، أكدت تركيا مجدداً دعمها للإسراع بإيجاد حل توافقي للأزمة الليبية، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بأسرع ما يمكن، وذلك خلال لقاء الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، بمقر الرئاسة التركية في أنقرة، رئيس مجلس النواب الليبي "عقيلة صالح".

اجتماع اللجنة التحضيرية للمصالحة الوطنية في ليبيا

عقدت اللجنة التحضيرية للمصالحة الوطنية الليبية اجتماعها الثالث في مدينة سبها، بحضور عدد من المسؤولين الليبيين والأفارقة، في 14 ديسمبر 2023. وبحسب بيان للمجلس الرئاسي، فقد ترأس الاجتماع كل من النائب بالمجلس الرئاسي "عبد الله اللافي"، ووزير الخارجية الكونغولي "جان كلود جاكوسو"، الذي تترأس بلاده اللجنة الأفريقية المعنية بالشأن الليبي. وناقش المجتمعون الرؤية الاستراتيجية لمشروع المصالحة، ونتائج الملتقى التحضيري حولها، إضافة إلى تشكيل اللجنة التحضيرية لانعقاد المؤتمر الوطني الشامل.

وبحسب بيان للمجلس الرئاسي، فقد اتفق المجتمعون على اختيار مدينة سرت لاستضافة المؤتمر الوطني الجامع للمصالحة، مع تحديد الثامن والعشرين من أبريل 2024 موعداً لانعقاده، فيما تمت مناقشة آلية تشكيل اللجنة التحضيرية واختصاصاتها. ومن المقرر عقد الاجتماع التحضيري القادم للجنة في مدينة زوارة في نهاية ديسمبر الجاري، حيث سيتم وضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات اللازمة لإنجاح المؤتمر، المنتظر أن يشكّل خطوة مهمة على طريق المصالحة الوطنية، وإنهاء الانقسام السياسي في ليبيا.

وأعلن رئيس فريق المترشح للانتخابات الرئاسية "سيف الاسلام القذافي" في اللجنة التحضيرية للمصالحة الوطنية، "على بوسبيحة"، انسحابهم من اللجنة، معتبراً أن هناك غياباً للجدية من جانب المجلس الرئاسي تجاه هذه العملية. وأوضح بوسبيحة أن هناك العديد من السجناء السياسيين ممن اعتقلوا منذ عام 2011 مازالوا رهن الاحتجاز دون توجيه تهم إليهم أو البدء في محاكمتهم، فيما لاتزال محكمة الجنايات الدولية تطارد سيف الإسلام القذافي لأسباب سياسية بحتة.

وذكر بوسبيحة أنه، وحسب الاتفاق بين المجلس الرئاسي والاتحاد الأفريقي، هناك 7 أطراف في ليبيا تشكل اللجنة التحضيرية للملتقى العام للمصالحة: وهي مجلس النواب والقيادة العامة ولجنة 5+5 وسيف الإسلام القذافي وحكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي والمجلس الأعلى للدولة. وقال "تفاجأنا في اجتماع اليوم بأن النائب بالمجلس الرئاسي عبد الله اللافي جاء بمجموعة أخرى خارج هذه الأطراف وأضافهم في اللجنة، وقد اتفقنا سابقا على أن أي إضافة في اللجنة تعرض على الجميع ويتخذ فيها قرار بالإجماع".

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الأول من شهر ديسمبر:

- تعكس مطالبة أمازيغ ليبيا بالتمثيل السياسي لهم أزمة اندماج وطني بين المكونات الإثنية والقبلية المختلفة في إطار الدولة الليبية ومؤسساتها؛ إذ تشعر بعض هذه المكونات، بالأخص في المناطق الحدودية، بالتهميش من قبل السلطات الرسمية. وهذه الأزمة تتطلب تبني مقاربة شاملة تضمن دمج المكونات الإثنية كلها ضمن برامج التنمية والمشاركة السياسية.
- على الرغم من بعض التصريحات التصعيدية من جانب بعض الأطراف المدعوة لاجتماع الطاولة الخماسية، إلا أنه وفقاً للتقارير التي أشارت إلى اختيار جميع الأطراف، باستثناء حفتر، لممثليهم في الاجتماع التحضيري، يؤشر إلى أن كل الأطراف ستُضطر للتنازل عن اشتراطاتها لتحضر الاجتماع.

لكن الإشكالية الأهم هي أثناء وبعد الاجتماع، والتي لا يبدو أن المعطيات الحالية تنبأ بإمكانية حلها من خلال هذه المبادرة. فهناك العديد من العقبات التي تتجاوز هذه المبادرة، كمسألة القوات الأجنبية والميليشيات التابعة لدول الساحل والصحراء، وتعدد التشكيلات العسكرية وعدم وجود مؤسسة عسكرية وأخرى أمنية موحدتين، وارتهان قرار معظم الفرقاء الليبيين لأطراف خارجية، إقليمية أو دولية، وتهميش الجماعات الإثنية والقبلية الواقعة على الأطراف، بالأخص في الجنوب الليبي.

- هناك حراك دولي وإقليمي لحل المعوقات التي تعطل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ليبيا، بجانب جهود المبعوث الأممي مع الفرقاء المحليين، والفاعلين الإقليميين والدوليين. ويبدو أن تصاعد الدور الغربي، الأمريكي الأوروبي، ضمن هذه الجهود يرجع لرغبتهم استباق خصمهم الروسي قبل تعميق نفوذه العسكري الرسمي والمباشر في ليبيا، وتعزيز شراكته العسكرية مع خليفة حفتر. وذلك بضمان انتخاب رئيس وبرلمان مواليان لهم، ليمثلا عائقاً أمام تصاعد النفوذ الروسي في ليبيا. ومن المرجح أن يساهم مزيد

من التغلغل الروسي العسكري في ليبيا في تعميق الصراع الدولي حول ليبيا، ومن ثم تعميق الأزمة السياسية الداخلية، وتأخير حل أزمة الانتخابات.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

في أول زيارة لتركيا بعد سنوات من التوتر.. صالح يلتقي بأردوغان

وصل رئيس مجلس النواب الليبي "عقيلة صالح"، في 13 ديسمبر 2023، إلى العاصمة التركية أنقرة، في أول زيارة رسمية له إلى تركيا منذ سنوات. لتقى خلالها كلاً من الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، ورئيس مجلس الأمة التركي "نعمان قورتولموش"، إضافة إلى عدد من المسؤولين في أنقرة. وجاءت الزيارة بعد فترة من التوتر، خاصةً بعد حرب طرابلس في 2019، حيث ناقش الجانبان الملفات العالقة والمستجدات السياسية في ليبيا.

وأكد صالح للرئيس التركي، خلال اللقاء، على موقف مجلس النواب بشأن تشكيل حكومة جديدة، مهمتها الإشراف على الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة. بينما أكد الرئيس التركي على ضرورة الإسراع في إيجاد حل توافقي للأزمة الليبية.

الكوني يؤكد على ضرورة رسم خارطة طريق للتعاون بين ليبيا والاتحاد الأوروبي

عُقدت ببروكسل، في 5 ديسمبر 2023، جلسة مباحثات بين النائب بالمجلس الرئاسي "موسى الكوني"، والممثل السّامي للاتحاد الأوروبي ونائب رئيسة المفوضية الأوروبية "جوزف بوريل"، تركزت حول عدة قضايا، أهمها مبادرة "صحراء واحدة"، التي أطلقها الكوني حول التعاون الحدودي بين ليبيا ودول الساحل، بهدف مكافحة الجرائم الحدودية والهجرة الغير شرعية، وتم تبنيها من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة لملف القوات الأجنبية والميلشيات، وملف الانتخابات الليبية وتحقيق الاستقرار، وأخيرا القضية الفلسطينية.

2. السياسات والقرارات

ليبيا تطلق سراح أربعة عناصر في حماس معتقلين منذ عام 2016

أوردت وسائل إعلام محلية، في الأول من ديسمبر 2023، أن النيابة العامة في ليبيا أطلقت سراح أربعة عناصر في حركة "حماس"، ألقي القبض عليهم في 2016 في طرابلس، بتهمة التخابر والقيام بأنشطة مشبوهة، ومحاولة نقل أسلحة إلى قطاع غزة. وبحسب وسائل الإعلام، تمت عملية الإطلاق بوساطة تركية، مشيرةً إلى أن السجناء الأربعة نقلوا في رحلة جوية خاصة إلى قطر.

وتداولت وسائل الإعلام صوراً وأسماء الذين أطلق سراحهم وهم على متن طائرة خاصة. وتواصلت وكالة الصحافة الفرنسية مع مصدر في وزارة العدل في الحكومة الليبية التي تتخذ من طرابلس مقراً، لكنه رفض التعليق على واقعة الإفراج عن عناصر حماس .

وقبضت الأجهزة الأمنية على "خلية حماس"، في أكتوبر 2016، وخضعوا للمحاكمة في عام 2017، وصدرت في حقهم أحكام بالسجن تتراوح بين 16 إلى 22 عاما. ولم يصدر أي تعليق رسمي عن الحكومة الليبية برئاسة "عبد الحميد الدبيبة". وشهدت طرابلس منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة قبل شهرين تظاهرات تضامنية مع الفلسطينيين ومنددة بإسرائيل.

3. النفوذ السياسي الإقليمي والدولي

روسيا تُكثف من حضورها في المشهد السياسي الليبي

بعد أن اقترح "محمد تكاله" رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، خلال زيارته لموسكو نهاية الشهر الماضي، على روسيا القيام بدور وساطة مواز لحل الأزمة السياسية الليبية، توالت اللقاءات والزيارات بين البلدين. ففي 3 ديسمبر 2023، بحث رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية "عبد الحميد الدبيبة"، والسفير الروسي لدى ليبيا "أيدار أغانين"، عددا من الملفات السياسية والاقتصادية والتعاون بين البلدين. وقد أكد السفير الروسي استمرار عمل السفارة بكامل طاقتها من طرابلس، ورغبة بلاده في تعزيز التعاون الاقتصادي والأكاديمي بين البلدين، فضلا عن دعم المبعوث الأممي لدى ليبيا، وذلك لإجراء انتخابات عامة في البلاد .

وفي 10 ديسمبر، التقى رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، مع المبعوث الروسي الخاص، حيث بحثا العلاقات الليبية الروسية وسُبل تطويرها، والدفع بالعملية السياسية،

والحفاظ على السيادة الليبية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما بحث الجانبان خلال لقاء عقد بمقر المجلس الرئاسي بطرابلس، بحضور السفير الروسي، تحقيق رغبة الليبيين في الوصول للانتخابات البرلمانية والرئاسية في أقرب الأوقات.

وفي 11 ديسمبر، استقبل رئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكاله"، السفير الروسي لدى ليبيا. وتناول اللقاء الذي عقد بمقر المجلس بالعاصمة طرابلس، ملفات سياسية على المستويين الإقليمي والمحلي، وسبل الدفع بالعملية السياسية واستكمال الوصول إلى توافق شامل لإنهاء المراحل الانتقالية وإجراء الانتخابات.

وفي نفس اليوم، بحث من وفد مجلس النواب برئاسة عضو لجنة الطاقة بالمجلس "ناصر بن نافع"، مع ممثلي وزارة الخارجية الروسية العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها .اللقاء الذي عقد بالعاصمة الروسية موسكو، تناول مستجدات الأوضاع في ليبيا والعلاقات الثنائية بين البلدين. كما بحث وفد مجلس النواب مع سفيرا قطر ومصر لدى موسكو "أحمد بن ناصر آل ثاني " و"نزيه النجاري"، الأوضاع الراهنة في ليبيا وعدد من الملفات ذات الاهتمام المُشترك .

وبجانب هذه اللقاءات ذات الطبيعة السياسية، كان هناك لقاء على المستوى العسكري، وهو ثالث لقاء رسمي منذ أغسطس الماضي، بين القائد العام لقوات الشرق الليبي "خليفة حفتر"، ونائب وزير الدفاع الروسي الجنرال "يونس بك يفكيروف"، في مدينة الرجمة شرقي بنغازي.

وفي ضوء هذه التطورات، أثيرت تساؤلات بشأن الحضور الروسي في المشهد السياسي الليبي، والانفتاح على الأطراف الليبية كافة. وبينما يرى مراقبون أن اهتمام روسيا بليبيا يأتي في إطار تعزيز دور موسكو في القارة الأفريقية على الأصعدة كافة، أوضح سياسيون أن موسكو قد تسعى لتحقيق توازن بين قوى الشرق والغرب الليبي لحلحلة الأزمة السياسية في البلاد. لكنهم تخوفوا من أن يؤدي توسع النفوذ الروسي في ليبيا إلى مزيد من الجمود بالمسار السياسي في ظل تعمق الصراع بين موسكو وواشنطن.

الباحث في مؤسسة "غلوبال أنيشاتيف" جلال حرشاوي، رأى أن روسيا سارعت لتوسيع نفوذها في ليبيا، للاستفادة من الفراغ الذي خلفه انشغال واشنطن بحرب إسرائيل على قطاع غزة، وهو ما يضع واشنطن في موقف صعب للغاية. إلا أن حرشاوي أشار لـ "للشرق

الأوسط"، إلى عوامل أخرى دفعت موسكو لتوسيع نفوذها في ليبيا في هذا التوقيت الراهن، وفي مقدمتها استشعارها عدم خسارة الصراع في أوكرانيا مقارنة بما كان عليه قبل شهور ماضية، وزيادة قدرتها على إدارة ملفات متعددة في توقيت واحد.

في حين توقع عضو المجلس الأعلى للدولة في ليبيا "عادل كرموس"، رفض قوى الغرب الليبي أي عرض للوساطة يقدم من قبل الروس لحلحلة الأزمة السياسية بالبلاد، بسبب انحيازهم الواضح للشرق الليبي وتحالفهم عسكريا مع حفتر.

في السياق ذاته، ألقى عضو مجلس النواب الليبي "على التكبالي"، باللوم على السياسات الأميركية في استدعاء الروس لبلاده والقارة الأفريقية، بسبب انحياز الولايات المتحدة "لتيار الإسلام السياسي في ليبيا، التي تتركز بالمنطقة الغربية، ولم تترك لخصوم هؤلاء مفراً سوى اللجوء للروس، وهذا ما فعله حفتر مضطراً في نهاية المطاف". ويذهب التكبالي إلى أن زيارة تكاله الأخيرة لموسكو، التي يشير البعض إلى أنها تمت بتنسيق مع عبد الحميد الدبيبة، وإن لم تسفر عن "تحول جذري بالموقف الروسي بالتخلي عن حفتر بشكل كامل، فإنها قد تثمر تدريجياً نشأة علاقات جيدة مع الروس". التكبالي أشار أيضا إلى أن "هذا الانفتاح من قبل موسكو على جميع الفرقاء بالساحة، أي حفتر شرقاً وقيادات طرابلس غرباً، فضلاً عن تمتعها بثقة أنصار النظام السابق، سيصعب أكثر وأكثر محاولة إزاحتها من أي طاولة، أو اتفاق دولي يتم بشأن ليبيا، لتستمر خلافاتها مع واشنطن حيال ملف الأزمة".

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الأول من شهر ديسمبر:

- استمرار تصاعد مستوى التعاون والعلاقات الليبية الأوروبية، إذ أن الاتحاد الأوروبي، أكثر بكثير من الولايات المتحدة، يضع ليبيا ضمن أولويات سياسته الخارجية، في إطار دوائر متعددة: شرق المتوسط، شمال أفريقيا، الساحل والصحراء. وبحكم هذه المعطيات الجيوسياسية، تعد ليبيا ركيزة أساسية لأوروبا: **أولاً** في مواجهة موجات الهجرة الغير شرعية، باعتبار ليبيا دولة عبور للمهاجرين نحو الشواطئ الأوروبية.

ثانياً كمصدر غني بالنفط والغاز، يعد تأمينه وضمان تدفقه مسألة حيوية في ظل توقف الإمدادات الروسية.

ثالثاً مواجهة تمدد النفوذ الروسي في ليبيا، باعتباره تهديد مباشر للمصالح الأوروبية في ليبيا من ناحية، وللأمن القومي الأوروبي الداخلي من ناحية ثانية؛ إذ ترى القوى الأوروبية في سياسات روسيا في أفريقيا عامل مهدد للاستقرار في هذه المناطق، مما يدفع نحو مزيد من تدفق المهاجرين واللاجئين من هذه الدول نحو أوروبا.

- تصاعد النفوذ الروسي في ليبيا، ليس فقط على المستوى العسكري، وإنما أيضاً على المستوى السياسي والدبلوماسي، وذلك عبر مساهمتها في جهود حل أزمة الانتخابات الليبية. وفي هذا السياق، تركزت اللقاءات الروسية، عبر سفيرها ومبعوثها في ليبيا، مع مسؤولي المنطقة الغربية، وهو أمر منطقي؛ فالدولة التي ترغب في القيام بجهود الوساطة عليها أن تكون على علاقة جيدة ودرجة معينة من التواصل السياسي مع جميع الأطراف "الحياد الإيجابي". وروسيا هنا محكومة بعدة دوافع، أهمها رغبتها في المساهمة في جهود الحل السياسي للأزمة الليبية، سواء لفشل الجهود الدولية والإقليمية الأخرى حتى الآن، أو لرغبتها في عدم تجاوزها في أي ترتيبات سياسية مستقبلية تتعلق بحل الأزمة، إذ أن هذه المشاركة قد تضمن لها استمرار نفوذها وتأثيرها فيما بعد المرحلة الانتقالية. خاصةً إذا ما أُخذ في الاعتبار متغيرين:

الأول هو رغبة الروس في تدعيم وضمان نفوذهم العسكري في ليبيا، عبر نفوذ سياسي مواز ومكمل للعسكري.

الثاني إدراك الروس لرغبة الأوروبيين في احتواء النفوذ الروسي المتصاعد في ليبيا، عبر استخدام نفس الأدوات السياسية، وذلك بضمان الدول الأوروبية انتخاب رئيس وبرلمان مواليان لهم، ليمثلا عائقاً أمام تصاعد النفوذ الروسي في ليبيا.

وتعد ليبيا ركيزة جيوسياسية لروسيا، سواء باعتبارها قاعدة انطلاق ودعم لوجستي لتحركاتها في أفريقيا جنوب الصحراء، أو لأنها تمنحهم موطئ قدم

في المياه الدافئة في المتوسط، والأهم استخدام نفوذها في ليبيا كورقة ضغط في مواجهة الأوروبيين، عبر ملفي النفط والهجرة الغير شرعية.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

محمد المنفي.. رئيس المجلس الرئاسي

في فبراير 2021، أعلنت البعثة الأممية في ليبيا فوز "محمد المنفي" برئاسة المجلس الرئاسي، الذي يضم أيضاً "موسى الكوني" و"عبد الله اللافي" كنائبين للمنفي، بعد جولتين من التصويت.

الاسم الكامل للرئيس الجديد للمجلس الرئاسي هو محمد يونس بشير بوحويش المنفي، وهو من مواليد عام 1976، حاصل على درجة الدكتوراه من كلية الهندسة في جامعة طبرق، وينحدر من قبيلة المنفة العربية شرق ليبيا. إلى ذلك عمل المنفي سفيراً لحكومة الوفاق لدى اليونان، قبل أن تطلب منه الحكومة اليونانية نهاية 2019 مغادرة البلاد، بعد اتفاق مثير للجدل أبرمته حكومة الوفاق مع تركيا لترسيم الحدود. كما كان عضواً بمجلس الدولة، وعضواً بالمؤتمر الوطني العام سابقاً (أول برلمان بعد ثورة 2011).

وكان المنفي من القيادات النشطة في رابطة الطلاب الليبيين الدارسين في فرنسا تحت لواء "اتحاد طلبة الجماهيرية"، ومن أكثر المتحمسين للثورة التي قادها "معمر القذافي" عام 1969. وبعد ثورة فبراير 2011، ترشح لانتخابات 2012، وفاز بعضوية المؤتمر الوطني العام ورئيس لجنة الإسكان والمرافق بالمؤتمر الوطني العام.

وتتمثل صلاحيات المجلس الرئاسي الذي يترأسه المنفي الآتي: القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي، إعلان حالة الطوارئ وقرار الحرب والسلم بعد موافقة مجلس النواب، اعتماد ممثلي الدول والهيئات الأجنبية، تقديم المشورة للحكومة لدى تسمية وزيري الدفاع والخارجية، إطلاق مسار المصالحة الوطنية وتشكيل مفوضية وطنية عليا للمصالحة، تعيين أو إقالة رئيس جهاز المخابرات العامة ورئيس وأعضاء المفوضية الوطنية العليا للمصالحة وباقي رؤساء الأجهزة التابعة لرئاسة الدولة، تنفيذ الإجراءات المطلوبة لإنجاح خارطة الطريق الهادفة للوصول للانتخابات وفق مواعيدها المقررة، وضع وتنفيذ برنامج عمل الحكومة لفترة ولايتها مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المنصوص عليها في ملتقى الحوار السياسي الليبي، إعداد مشروع الميزانية العامة، وأخيراً إصدار القرارات الخاصة بهيكلة وإدارة الأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للحكومة.

2. مقال العدد

موسكو في ليبيا... مجرد أسئلة، أسامة علي

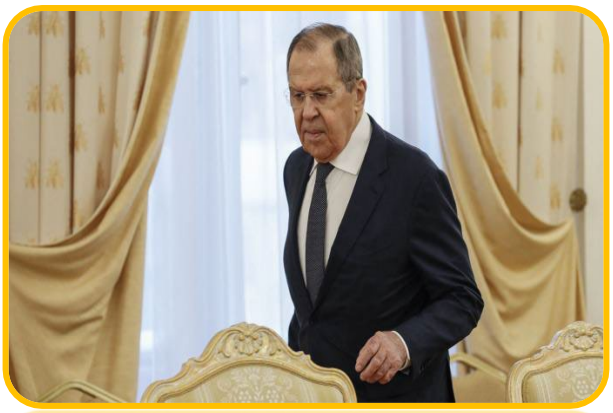

لأول مرة يصرح مسؤول روسي عالي المستوى بوجود مجموعات "فاغنر" في ليبيا، في سياق حديثه عن المجموعة وأعمالها المسلحة، وهو ما فعله وزير الخارجية "سيرغي لافروف"، قبل يومين، في تصريحات صحافية، عندما قال إن "مستقبل فاغنر في ليبيا لا يزال قيد الدراسة، خصوصاً أن عدداً من المقاتلين انضووا حالياً تحت قيادة الجيش الروسي". وإن اعتبرت بعض الأوساط أن لافروف تحدث عن الفاغنر ووجودها في ليبيا في تصريح سابق في مايو العام الماضي، إلا أنه وقتها أكد أن وجود الفاغنر هو "على أساس تجاري"، حيث جرت دعوتها من مجلس النواب كشركة أمنية خاصة. أما تصريحه الأخير فهو إعلان رسمي عن أن للفاغنر طريقاً لوجود عسكري رسمي لموسكو في ليبيا، بعد انضمامها الرسمي للجيش الروسي .

والواقع أن موسكو، أنكرت أم لم تنكر صلتها بالفاغنر، فالمعروف أنها ذراعها المسلحة غير الرسمية في المناطق والدول التي تسعى لبناء نفوذ لها فيها. لكن اللافت أن حديث لافروف جاء متزامناً مع زيارة أجراها نائب وزير الدفاع الروسي "يونس بيك يفكوروف" إلى شرق ليبيا، والتقى فيها حصراً المشير "خليفة حفتر"، وفي معسكره الرئيسي في الرجمة، والذي استُدعي بشكل رسمي لزيارة موسكو في نهاية سبتمبر الماضي، حيث التقى وزير الدفاع "سيرغي شويغو"، بل والرئيس "فلاديمير بوتين".

كل هذه الصراحة الروسية المعلنة عن وجودها العسكري، بل والرغبة التي لا يمكن نفيها في تعزيز وجودها، تقابلها دبلوماسية روسية مرنة في التعامل مع الملف السياسي، وتحديداً في طرابلس التي كثف فيها السفير الروسي لدى ليبيا أيدار أغانين لقاءاته مع أغلب المسؤولين والقادة، بدءاً بالمجلس الرئاسي والحكومة والمجلس الأعلى للدولة، وانتهاء بالمفوضية العليا للانتخابات وقادة الأحزاب وممثلي المجتمع المدني. حتى صار حضور أغانين موازياً لكثافة حركة السفراء الأوروبيين والسفير الأميركي "ريتشارد نورلاند" في ملف الانتخابات الذي يدور حوله كل الحراك السياسي حالياً بقيادة البعثة الأممية.

صحيح، قد يقول أي مراقب للشأن الليبي إن هذه السياسة الروسية ليست جديدة، فهي تتعامل عسكرياً مع حفتر منذ سنوات بدون أن تترك فعاليتها في الشأن السياسي. لكن المختلف في هذه الأشهر الأخيرة هو التزامن بين وصول أغانين إلى طرابلس في يوليو الماضي، سفيراً لدولته ومبعوثاً خاصاً من بوتين، وبدء يفكوروف، في أغسطس الماضي، زيارات معلنة ورسمية، كونه أول مسؤول روسي رفيع المستوى يزور الرجمة، وسط حديث عن رغبة روسية في بناء فيلق روسي أفريقي ينطلق من قواعد عسكرية في شرق وجنوب ليبيا.

قد يستدعي هذا التزامن أسئلة عديدة، أبرزها عن خريطة الانتشار الروسي العسكري في ليبيا، وتحديداً في جنوب وشرق البلاد، ومساعي تعزيز هذا الوجود الروسي في تلك الأنحاء، ولماذا أهمل تخوم الغرب الليبي، وتحديداً في قواعد سرت التي تعد امتداداً لقاعدة الجفرة، وسط الجنوب، أهم التمركزات العسكرية لـ فاغنر.

مجرد أسئلة، لكنها مهمة بالنظر للواقع الجغرافي الذي يخبرنا أن الانسياب الطبوغرافي المتعلق بجغرافية البلاد مترابط بين الشرق والجنوب، كطريق موصل بسهولة وبدون قيود وعراقيل إلى العمق الأفريقي. وبالتالي هل يمكن القول إن موسكو تعتبر معسكر حفتر المتنفذ في جنوب وشرق ليبيا مجرد بوابة إلى العمق الأفريقي، وأن هدفها هناك، ووجودها العسكري في ليبيا وحلفها مع حفتر مرحلة مؤقتة؟ ولذا لم تترك فاعليتها في الملف السياسي؟ قد يكون مجرد تخمين، ويُستأنس في ذلك بالصمت الأميركي الأوروبي حيال الفاغنر، وتراجع تحذيراتهما لحفتر بشأن استمرار علاقته بالفاغنر، فمن المفترض أن تتعالى اللهجة الأميركية الأوروبية حيال حفتر تزامناً مع هذا النشاط الروسي المعلن الآن.

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd